أثر الاقتتال العسكري على الاقتصاد السوداني

موارد حاضرة وإقصاءات دائمة

مقدمة

تلقي الحرب بظلالها على الجميع فلا تترك أحد إلا وأتت عليه فبداية من إزهاق الأرواح إلى ترويع الآمنين وسريان حالة من عدم اليقين وشيوع الخوف بين المدنيين، تجد الحرب مسارها إلى الاقتصاد عبر تدمير البنية التحتية والبشرية في البلد محل النزاع.

ويعتبر الاقتصاد السوداني أحد أكثر الاقتصادات الأولية في أفريقيا، حيث يعتمد بصورة كبيرة على إنتاج النفط. ومنذ انتهاء الحرب الأهلية التي استمرت عقدين من الزمن واكتشاف حقول النفط في منتصف القرن الماضي، كان الاقتصاد السوداني يتوسع بإطراد. ومع ذلك، لا يزال الكثير من السكان يعتمدون على زراعة الكفاف، حيث يقدر إجمالي السكان لديها بنحو ٤٥,٧ مليون نسمة في عام ٢٠٢١ تزايدا من ٣٦ مليون نسمة عام ٢٠١٣، مما يشير إلى قوة سكانية وبشرية هائلة. ولعل ما يؤكد ذلك أن ٤١٪ السكان تتراوح أعمارهم بين ٠ و ١٤ عامًا، و٥٦٪ للفئة العمرية (١٥- ٦٤). وذلك في مقابل ٣,٤٪ للفئة العمرية فوق ٦٠ عاما.

وعلى هذا النحو، يسعى المقال الحالي نحو رصد أثر الحرب الدائرة/ الجارية على الاقتصاد السوداني، وذلك من خلال النقاط التالية:

أولا: نظرة عامة على الاقتصاد السوداني

بلغ الناتج المحلي الإجمالي في السودان ٣٤,٣٣ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢١، وفقًا لبيانات صادرة عن البنك الدولي. وتصل نسبة القيمة المضافة في قطاع الزراعة (كنسبة من

COMMON INTEREST Solutions

إجمالي الناتج المحلي) إلى ٦,٤٪ عام ٢٠٢١، ويعمل بها ٣٨٪ من المشتغلين. وذلك مقابل ٧٪ للقيمة المضافة للصناعة- مع الإشارة إلى أنها تراجعت من ٢٣,٣٪ عام ٢٠٢٠- وبنسبة ١٧٪ للمشتغلين، بينما تمثل القيمة المضافة للخدمات ٩,٧٪- مع الإشارة إلى أنها تراجعت من ٥١٪ عام ٢٠١٨- ويوجد ٤٥٪ يعملون بها.

وقد سجل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في السودان لآخر مرة عند ٣٧٠١,٠٧ دولار أمريكي في عام ٢٠٢١ من خلال تعادل القوة الشرائية (PPP). وهو يعادل خمس (٢١٪) المتوسط العالمي.

في المقابل، تعاني السودان عجزاً في الحساب الجاري بنسبة ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد في عام ٢٠٢١. وقد وصلت درجة الحرية الاقتصادية في السودان إلى ٣٢,٨، مما يجعل اقتصادها يحتل المرتبة ١٧٣ الأكثر حرية في مؤشر ٢٠٢٣. ويحتل السودان المرتبة ٤٧ من بين ٤٧ دولة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، ودرجاته الإجمالية أقل بكثير من المتوسطات الإقليمية والعالمية[١].

ويعتبر الاقتصاد غير الرسمي الكبير مصدرًا مهمًا للتوظيف. كما أنه خارج قطاع الهيدروكربونات، تعد التنمية الاقتصادية محدودة بسبب عدم الاستقرار السياسي لديها. كما إن محاولات تطوير وتنويع الاقتصاد مقيدة بالافتقار إلى القدرة المؤسسية. يعد الفساد المستشري وعدم الاحترام الكافي لحقوق الملكية الخاصة من العوائق الخطيرة التي تحول دون تنمية القطاع الخاص على المدى الطويل. وقد هيمنت الأنظمة العسكرية على السياسة السودانية منذ الاستقلال عن الحكم الأنجلو-مصري عام ١٩٥٦. وفي عام ٢٠١٩، أطاحت الأجهزة الأمنية بالرئيس عمر البشير. وفي عام ٢٠٢١، تولت عناصر جهاز الأمن في الحكومة الانتقالية مقاليد الأمور. وفي يوليو ٢٠٢٢، وفي مواجه الاحتجاجات الشعبية، أعلنت الأجهزة الأمنية أنها ستسمح للحركة السياسية المدنية بتشكيل حكومتها الخاصة[٢].

وبشكل عام، فقد دفع النفط معظم نمو الناتج المحلي الإجمالي للسودان، لكن انفصال جنوب السودان كلف السودان ثلثي عائداته النفطية. كما أن ما يقرب من نصف السكان يعيشون عند أو تحت خط الفقر ويعتمدون على زراعة الكفاف.

---

(١) The Heritage Foundation. 2023. the Index of Economic Freedom in Sudan
https://www.heritage.org/index/country/sudan

(٢) IBID

COMMON INTEREST Solutions

ثانياً: الاقتتال السوداني وعلاقته بالتمييز والأقليات

تنتشر القلبية في السودان بصورة كبيرة فليس بخاف أن القريب من السلطة وقبيلتها هو نعيم، بينما البعيد عنها فكرا وموقعا يظل في حالة عسر ليس بخارج منها. وبشكل عام يتم تصنيف ما يقرب من ٧٠٪ من سكان السودان على أنهم عرب سودانيون، مع وجود أقلية أفريقية سوداء كبيرة بنسبة ٣٠٪، بما في ذلك الفور والبجا والنوبة والفلاتة. وتعيش أكثر من ٥٠٠ مجموعة عرقية تتحدث أكثر من ٤٠٠ لغة داخل حدود السودان. في حين أن التزاوج والتعايش بين الشعوب العربية والأفريقية في السودان على مدى قرون قد طمس الحدود العرقية لدرجة أنه غالبًا ما يُعتبر التمييز مستحيلا، فقد عادت الحدود العرقية للظهور استجابة لعقود من الصراع الذي غزته التلاعب السياسي بالهوية[٣].

وتشير الحقائق إلى مستوى من الاضطهاد وانتهاك حقوق الإنسان مخيب للآمال للغاية[٤]، وفي الوقت نفسه، يعاني اقتصاد السودان كلما ازدادت الاشتباكات الطائفية وأعمال العنف المسلح الأخرى، ودفع المدنيون ثمنا باهظا، وخسر العديد من الأرواح ودمرت المنازل في إقليم دارفور وولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق. وقد أدت الأزمة السياسية المستمرة إلى تفاقم التهميش والمظالم السياسية، فضلاً عن النزاعات التي لم تحل بشأن ملكية الأراضي، ولا يقف الأمر عند هذا الحد، فالسودان يستضيف ١,١٣ مليون لاجئ وأكثر من ٣,٧ مليون نازح داخلي. وشهدت مؤخرًا عمليات نزوح جديدة من جنوب السودان وداخل السودان. وتواصل المفوضية وشركاؤها الاستجابة لاحتياجات حوالي ٤٧،٢٠٠ لاجئ إثيوبي في شرق السودان وحوالي ٨،٨٠٠ طالب لجوء إثيوبي في ولاية النيل الأزرق[٥].

وتعتبر السودان وجهة وبلد عبور لطالبي اللجوء واللاجئين والمهاجرين من عشر دول على الأقل. ويشمل هؤلاء اللاجئون من إريتريا وجمهورية إفريقيا الوسطى وإثيوبيا وتشاد وسوريا واليمن. يتم توطين اللاجئين في السودان في المخيمات، والمستوطنات خارج المخيمات، والمناطق الحضرية في ١٨ ولاية. ومن بين ١,١ مليون لاجئ في السودان، حوالي ٧٥٪ (٧٦٣،٠٠٠ شخص) هم من جنوب السودان — ٥١٪ منهم من النساء. من بين اللاجئين،

---

(٣) World Directory of Minorities and Indigenous Peoples
https://minorityrights.org/country/sudan/

(٤) UK Parliament. 2023. Human Rights and Religious Minorities: Sudan. February 23
https://hansard.parliament.uk/commons/2023-02-23/debates/B902B35B-8000-43AD-A940-6839F87B4BBE/HumanRightsAndReligiousMinoritiesSudan

(٥) UNHCR. 2023. Background to a crisis: In Sudan, the stakes are high for the whole of Africa. 28 April
https://news.un.org/en/story/2023/04/1136187?gclid=Cj0KCQjw9deiBhC1ARIsAHLjR2BlnVDDlaRlEaZFXXoNihYuCmL-4rfTQUTe5PuOfe5bR_bTr_ZX64hwaAr4REALw_wcB

COMMON INTEREST Solutions

٤٨٪ هم دون سن ١٨ سنة. وتستضيف ولايتي الخرطوم والنيل الأبيض ثلثي جميع اللاجئين من جنوب السودان في البلاد، والخرطوم لديها أكبر عدد من بين جميع الولايات. وبعد أوغندا، يستضيف السودان ثاني أكبر عدد من اللاجئين الفارين من العنف في جنوب السودان.

ويخفي هذا الاقتتال في طياته أيضا العديد من الأسباب التي ولدته ومن بينها الاقتصاد المتعمد من المناصب القيادية لساكني المنطقة الغربية[٦]، مما يشير إلى السودان يعاني من أزمات مزدوجة وبركان خامل من الهشاشة، خاصة وأن وضع الدولة في تردي مستمر وتصنف السودان في المركز السادس من حيث هشاشة الدولة، فقد كان متوسط القيمة للسودان خلال الفترة (٢٠٠٧- ٢٠٢٠) عند ١٠٩,٨ نقطة مؤشر بحد أدنى ١٠٤,٨ نقطة في عام ٢٠٢٠ وبحد أقصى ١١٣,٧ نقطة في عام ٢٠٠٧. أحدث قيمة من عام ٢٠٢٢ هو ١٠٧,١ نقطة. وللمقارنة، المتوسط العالمي في عام ٢٠٢٢ على أساس ١٧٧ دولة هو ٦٥,٨١ نقطة[٧].

ويصب هذا كله في خانة الدوافع العرقية والإقصاء التي دفعت العديد من الأشخاص العسكريين للانضمام لقوات الدعم السريع بقيادة محمد عبد الرحمن دقلو الشهير ب (حميدتي) في مقابل قوات الجيش الوطني بزعامة عبد الفتاح البرهان. كما أن هذا الصراع يخفي في طياته صراع على الموارد والسلطة أيضا فإنه يحمل في داخلة صرعات تمييزيا من الدرجة الأولى. الأمر الذي يشير إلى أن التهميش والاقصاء والظروف المالية المتأزمة، يمكن أن تكون سببا رئيسيا في استدامة القتال.

وفي ظل الاقتتال الحالي فإن القدرة على تمويل احتياجات الفئات الأشد احتياجات والأقليات واللاجئون تظل مقيدة من جانب، ومن جانب آخر تزايد أعداد القتلى وتفشي الأمراض والأوبئة جراء الاقتتال، ناهيك عن تدمير البنية الأساسية والمنشآت.

وعليه، فالنتيجة المنطقية لهذا الاقتتال تعني أنه كلما ظل التمييز على وتيرته دون معالجة حقيقية له، كلما ظلت هناك دوافع رئيسية للتشرذم والاقتتال المسلح، خاصة وأن السودان له إرث تاريخي من الإنقلابات العسكرية والأزمات.

---

(٦) وذلك وفق ما صرح به أحد القادة في فيديو على اليوتيوب
https://www.youtube.com/shorts/8bE2ikQ8ywI

(٧) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى قاعدة بيانات
https://www.theglobaleconomy.com/Sudan/fragile_state_index/

ثالثا: أثر الحرب الدائرة على المؤشرات الكلية للاقتصاد السوداني

تحدث الحرب آثارا جمة على الاقتصادات فتحولها من حالة مستقرة إلى حالة من الضعف والوهن. وبالنظر إلى حالة دولة السودان فهي أحد أكثر البلدان التي تتعرض وبصفة دورية لحالة من عدم الاستقرار تارة بفعل الحرب الأهلية والانقسامات وأخرى بفعل محاولات التمرد والانفصال، والتاريخ الحديث يشير إلى أن السودان لا يبرح عقد من الزمان حتى يصاب بأزمة كبرى تنعكس على مؤشرات الاقتصاد و تؤثر عليه سلبا.

ولذلك، ففي هذا البند تتم محاولة رصد الآثار المحتملة والمتوقعة للحرب الدائرة في السودان على مؤشرات الاقتصاد الكلي، كما يلي:

١. النفط في مرمى الخطر: وفقا لإدارة الطاقة المركزي ارتفع إنتاج النفط الخام في السودان إلى ٧٤ ألف برميل يوميا في ديسمبر من ٧١ ألف برميل يوميا في نوفمبر من عام ٢٠٢٢. وتمتلك السودان إلى جانب شقيقتها جنوب السودان ٥ مليارات برميل من احتياطيات النفط المؤكدة، ويحتلا المرتبة ٢٣ في العالم ويمثل حوالي ٠,٣٪ من إجمالي احتياطيات النفط العالمية البالغة. ويمتلك السودان احتياطيات مؤكدة تعادل ٩٧,٨ ضعف استهلاكه السنوي. وعلى ضوء أن الحرب الدائرة بين قوات المجلس السيادي وبين قوات الدعم السريع من شأنها أن تطيل أمد حالة عدم الاستقرار السياسي، فمن المتوقع أن يكون النفط في مرمى الخطر نظرا لحساسيته الكبيرة واستجابته السريعة للمخاطر السياسية والأزمات من هذا النوع.

٢. اختلال مسار النمو بفعل الحرب، فوفقا للمكتب المركزي للإحصاء بالسودان، فقد سجل نمو الناتج المحلي الإجمالي في السودان نسبة ٠,٥٪ في عام ٢٠٢٢، بعد انكماش بنسبة ٣,٦٪ في عام ٢٠٢١، ويشير إلى أول نمو اقتصادي منذ عام ٢٠١٧. ومن ثم، فنشوب حرب بين أطراف مختلفة في السودان ينذر بعودة انكماش الاقتصاد من جانب ومن جانب آخر تآكل النمو الاقتصادي الذي حدث خلال العام الأخير.

٣. اتجاه مغاير للتضخم المتراجع: تسجل السودان واحدة من أعلى معدلات التضخم في العالم، وذلك رغم تراجع معدل التضخم السنوي إلى ٦٣,٣٪ في فبراير ٢٠٢٣، من ٨٣,٦٪ في يناير من نفس العام. وهو ما يشر إلى أن السودان تعاني من حالة من عدم الاستقرار السعري. ولذلك، فإن الحرب الدائرة ستؤدي لأن يأخذ التضخم اتجاها مغايرا وتتزايد معدلاته من جديد. خاصة وأن الرقم القياسي لأسعار المستهلك قد ارتفع إلى ٦٨٨٨٤,٥٠ نقطة في فبراير من ٦٧٧٠١,٩٠ نقطة في يناير ٢٠٢٣. وذلك وفق بيانات بنك السودان المركزي.

COMMON INTEREST Solutions

٤. بطالة بلا حدود وتآكل قدرات الشباب: يعاني الاقتصاد السوداني من وجود بطالة هيكلية ومزمنة فقد سجلت تزايدا إلى ١٩,٨١٪ عام ٢٠٢١ وذلك من ١٧,١٧٪ عام ٢٠٢٠. وهو أعلى معدل لها خلال الفترة (٢٠١٣- ٢٠٢١). اضف إلى ذلك، أن البطالة في السودان تتسم بأنها بطالة شبابية حيث سجلت نسبة البطالة بين هذه الفئة ٣٤,٥٪ عام ٢٠٢١. الأمر الذي يشير إلى أن انعكاسات الحرب في حال إطالة أمدها ستؤثر بالزيادة في معدلات البطالة وبطالة الشباب خاصة، مما يعني تآكل القدرات البشرية من جانب، ومن جانب آخر تنامي حدة السخط على صانعي القرار.

٥. عجز الموازنة العامة: سجلت السودان عجزا في الميزانية الحكومية يعادل ٤,٥٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد في عام ٢٠٢١. وهو بذلك قد تراجع عما كانت عليه عند ٥,٦٪ عام ٢٠٢٠. وفي ظل نشوب الحرب وتزايد حجم الاقتتال الداخلي، ستؤدي حتما هذه الحرب إلى العمل بشكل مزدوج في جانب الموازنة العامة، بداية من انخفاض حجم الإيرادات جراء توقف النشاط الاقتصادي في الأماكن التي فيها الاقتتال وصولا إلى التأثير سلبا على بيئة الأعمال برمتها. ومن جانب آخر، زيادة النفقات الموجهة للإنفاق العسكري، حيث يتم تمويل الحرب وتوجيه الدعم المالي كي تحقق أهدافها. وهو ما يعني أن الموازنة العامة ستقع بين مطرقة انخفاض الإيرادات وزيادة النفقات، مما سيؤدي في الأخير إلى تنامي عجز الموازنة العامة. ناهيك، عن عدم قدرة الموازنة العامة على تحقيق أهدافها.

٦. الفقر في السودان: يقع قرابة نصف السكان في حالة من الفقر وذلك عند خط الدخل وتصل نسبة الفقر إلى ١٦٪ عن خط ٣,٦٥ دولار يوميا. في المقابل، يعتبر ٨٦٪ من السودانيين فقراء عند خط الفقر ٦,٨٥ دولار في اليوم. وذلك وفقا لقاعدة بيانات البنك الدولي. ومن ثم، ستتسبب الحرب في تفاقم حالة الفقر، إذ ستنتشر آثار هذه الحرب على مدى بعيد ونطاق واسع. ويقع التأثير الأكبر لهذه الحرب متمثلا في ارتفاع أسعار السلع الأساسية، مما يقود إلى مزيد من التضخم والذي على إثره تزداد معدلات الفقر وتتسع رقعته.

ومما هو جدير بالذكر، أن الأمر لا يتعلق فقط بالفقر الحالي أو فقر الدخل فقط، بل يمتد إلى فقر الأطفال وهو فقر نوعي وجيلي في نفس الوقت، خاصة وأن أطفال اليوم هو عماد اقتصاد الغد. فقد بين مسح ميزانية الأسرة والفقر لعام ٢٠٢١ الذي أجرته اليونيسف إلى أن معدلات فقر الأطفال المدقع في السودان، ارتفعت من ١٢٪ في عام ٢٠١٤ إلى ٤٦٪ في عام ٢٠١٨ و ٨٥٪ في عام ٢٠٢٠، ومعدلات الفقر المدقع من ٣١٪ في ٢٠١٤ إلى ٧١٪ في ٢٠١٨ و٩٥٪ في ٢٠٢٠، ومعدلات الفقر الإجمالية من ٤٣٪ في ٢٠١٤ إلى ٨٠٪ في ٢٠١٨ و ٩٧٪ في ٢٠٢٠[٨].

(٨) EF. 2021. Policy, Evidence and Social Protection. https://www.unicef.org/sudan/policy-evidence-and-social-protection

٧. ضعف الاستثمار في الدولة التي تخضع للحرب، حيث تتأثر بيئة الأعمال سلبا من حالة التدمير التي تحدثها الحرب، مما يؤدي إلى انخفاض في الأرباح التجارية، ومعدل الإنتاجية، وارتفاع الأسعار، وعدم وجود مناخ ملائم للأعمال مما يؤدي لهروب الاستثمار الأجنبي وتوقف نشاط الاستثمار المحلي والركود الاقتصادي، وهو ما ينعكس في قلة حجم الإنتاج وتسريح العمالة.... إلخ. كما أن ضعف الأمن يؤدي إلى انخفاض رغبة المستثمرين في الاستثمار في الدول التي تتعرض للحرب، مما يجعلها دولة غير مرغوب فيها من الناحية الاستثمارية. وقد كان صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (٪ من إجمالي الناتج المحلي) قد سجل ١,٥٪ عام ٢٠٢١. وتقبع السودان في المرتبة ١٧١ من بين ١٩٠ اقتصادًا في سهولة ممارسة الأعمال التجارية، إذ تدهور ترتيبها إلى ١٧١ عام ٢٠١٩ من ١٦٢ عام ٢٠١٨. وفقا لقواعد بيانات البنك الدولي

٨. انهيار البنية التحتية للدولة التي خاضت الحروب والحاجة إلى وقتٍ لإعادة بنائها، حيث تعتبر واحدة من أهم الآثار السلبية لكل حرب، فما تم بناءه في عقود، تهدمه الحرب في دقائق معدودة. الأمر الذي يهدر تراكم رأس المال ويؤدي بالضرورة إلى ضياع الموارد المالية والثروات الإنشائية للدولة. ناهيك عن البعد الجيلي المتعلق بالحاجة إلى إعادة بناء هذه البنية فيما بعد انتهاء الحرب.

٩. نزوح السكان وتراجع الأمن الغذائي، يوجد في السودان ما يقرب من ٣ ملايين شخص من النازحين داخليا ويواجه ما يقدر بـ ١٥ مليون شخص انعدام الأمن الغذائي الحاد. ولذلك، فوجود حرب واقتتال داخلي، يعني أن يستمر الوضع الإنساني في السودان في مأزقه، وتوجد زيادة مطردة في الجوع. يعاني أكثر من ثلث السكان، أي ما يقدر بنحو ١٥ مليون شخص بمن فيهم اللاجئون، من انعدام الأمن الغذائي الحاد، وذلك وفقا برنامج الغذاء العالمي[٩].

١٠. انهيار المنظومة التعليمية وفقدان القيم، وهي تعد أحد أكثر الآثار الكارثية للحروب والاقتتال الداخلي، حيث يفتقد المجتمع الرغبة في التقدم والتعلم، مما يغرس في نفوس الجميع الكراهية، ويعمق أواصر الخلاف بين الأطراف. ووفقا لمؤشر رأس المال البشري لعام ٢٠٢١، فقد سجلت السودان ٠,٥٠٨ نقطة مما يضع البلاد في فئة التنمية البشرية المنخفضة، ويجعلها في المركز ١٧٢ من أصل ١٩١ دولة[١٠].

---

(٩) World Food Programme. 2023. Sudan. https://www.wfp.org/countries/sudan

(١٠) United Nations Development Programme. 2023. Human Development Index. https://hdr.undp.org/data-center/specific-country-data#/countries/SDN

الخاتمة

إن الاقتتال الداخلي والصراع هو حالة دائمة في السودان، حيث تنشب بين فترة وأخرى وليست بجديدة على دولة السودان. ويعتبر الاقتصاد السوداني اقتصادا هشا ويعتمد على القطاعات الأولية، كما لم يستطع تطوير قدراته من عائدات النفط لديه خلال العقود الماضية.

ولذلك، فإن نشوب الحرب وتزايد حدة الاقتتال الداخلي، سيؤدي حتما إلى العديد من الآثار السلبية على الاقتصاد السوداني، في مقدمتها تراجع معدلات النمو الاقتصادي، وارتفاع أسعار الغذاء والوقود، والنزوح وتراجع مستوى الأمن الغذائي. كما أن تنامي حالة عدم الاستقرار السياسي تعتبر هي الحالة السائدة لدى السودان، وهي ما تسبب وستسبب ضررا بالغا لكافة مؤشرات الاقتصاد الكلي، ناهيك عن دفع الناس لمزيد من الفقر والعوز والجوع.

وعليه، كلما ظل التمييز على وتيرته دون معالجة حقيقية له، كلما ظلت هناك دوافع رئيسية للتشرذم والاقتتال المسلح، خاصة وأن السودان له إرث تاريخي من الإنقلابات العسكرية والأزمات، ومن ثم ضررا أكبر للفئات الأشد احتياجا والأقليات.

قائمة المراجع

١- الجهاز المركزي للإحصاء في السودان

٢- بنك السودان المركزي
https://cbos.gov.sd/en/content/important-sites

٣- قاعدة بيانات البنك الدولي
https://data.albankaldawli.org/indicator/SI.POV.UMIC?locations=SD

٤- في فيديو على اليوتيوب
https://www.youtube.com/shorts/8bE2ikQ8ywI

٥- قاعدة بيانات
https://tradingeconomics.com/sudan/population

٦- قاعدة بيانات
https://www.theglobaleconomy.com/Sudan/fragile_state_index/

٧- The Heritage Foundation. 2023. the Index of Economic Freedom in Sudan
https://www.heritage.org/index/country/sudan

٨- UK Parliament. 2023. Human Rights and Religious Minorities: Sudan. February 23
https://hansard.parliament.uk/commons/2023-02-23/debates/B902B35B-8000-43AD-A940-6839F87B4BBE/HumanRightsAndReligiousMinoritiesSudan

٩- UNHCR. 2023. Background to a crisis: In Sudan, the stakes are high for the whole of Africa. 28 April
https://news.un.org/en/story/2023/04/1136187?gclid=Cj0KCQjw9deiBhC1ARIsAHLjR2Bln-VDDlaRlEaZFXXoNihYuCmL4rfTQUTe5PuOfe5bR_bTr_ZX64hwaAr4REALw_wcB

١٠- UNHCR.2023a. UNHCR Sudan Factsheet January 2023.March
https://reliefweb.int/report/sudan/unhcr-sudan-factsheet-january-2023?gclid=Cj0KCQjw9deiBhC1ARIsAHLjR2BfCrP5l7JyKsAmeKubxfe6Z-Qe-0mucsoHVIL9Y9A3gnNCBdbX-818aAgI2EALw_wcB

١١- UNICEF. 2021. Policy, Evidence and Social Protection
https://www.unicef.org/sudan/policy-evidence-and-social-protection

١٢- United Nations Development Programme. 2023. Human Development Index
https://hdr.undp.org/data-center/specific-country-data#/countries/SDN

١٣- World Directory of Minorities and Indigenous Peoples
https://minorityrights.org/country/sudan/

١٤- World Food Programme. 2023. Sudan.
https://www.wfp.org/countries/sudan